المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17A أيـار 2025
No.17A May 2025

نفقات وإيرادات بيت المال في عصر دوله المماليك (٦٤٨ – ٧٨٤ هـ)

وديان هيثم داود

الجامعة المستنصرية / كلية التربية

الملخص

بيت مال المسلمين أو بيت مال الله هو المبنى والمكان الذي تحفظ فيه الأموال العامة للدولة الإسلامية المنقولات، كالفيء والخمس و الغنائم ونحوها، من إلى أن تصرف في وجوهها، أستخدم هذين اللفظين منذ صدر الإسلام ثم اكتفي بكلمة بيت المال للدلالة على ذلك، حتى أصبح عند الإطلاق ينصرف إليه.

يهدف البحث الى توضيح دور ديوان بيت المال في العصر المملوكي ودوره في صرف نفقات على موظفين الدولة وكذلك السلاطين ممن يستلمون الرواتب من هذا الديوان فضلا عن معرفة الحالة الاقتصادية لدولة المماليك في تلك الفترة من انتشار الامراض والاوبئة التي حدث وتأثيرها الاقتصادي على الدولة المماليك البرجية ، وقد اعتمد الباحث على الكثير من المصادر والمراجع ومن اهمها كتاب (السلوك لمعرفة حول الملوك) للمؤلف المقريزي ، وكتاب (العصر المملوكي في مصر والشام) وتم تقسيم البحث على ثلاث مباحث المبحث الاول يتناول تعريف بيت المال خلال العصور الاسلامية ، المبحث الثاني تطرق الى قيام دولة المماليك البحرية ، المبحث الثالث تطرق الى الاحوال الاقتصادية في دولة المماليك البحرية)
الكلمات المفتاحية: (بيت المال، المماليك ، النفقات ،السلاطين).

Expenses and Revenues of the Treasury During the Mamluk Era (648-784 AH).

Wadiaan Haitham Dawood

Al-Mustansiriya University / College of Education

Abstract

The Muslim Treasury, also known as the House of God's Wealth, is the building and place where the public funds of the Islamic state are kept, including revenues such as alms, tithes, spoils of war, and the like, until they are allocated for their intended purposes. These terms have been used since the early days of Islam,

with "House of Wealth" being the preferred term to refer to it, eventually becoming commonly known as such.

The aim of the research is to elucidate the role of the Diwan of the Treasury during the Mamluk period and its function in disbursing expenses for state employees and the sultans who receive salaries from this Diwan. Additionally, it seeks to understand the economic conditions of the Mamluk state during that period, particularly amid the spread of diseases and epidemics and their economic impact on the Burji Mamluk state. The researcher relied on various sources and references, notably the book "Al-Suluk li Ma'rifat al-Muluk" by the author Al-Maqrizi, and the book "The Mamluk Era in Egypt and Syria." The research was divided into three sections: the first section defines the Treasury throughout Islamic history, the second section discusses the establishment of the Maritime Mamluk state, and the third section delves into the economic conditions in the Maritime Mamluk state.

Keywords: (Treasury, Mamluks, expenses, sultans).

المبحث الاول :

أولا –تعريف المال لغة واصطلاحاً :

لغة: معروف ما ملكته من جميع الاشياء (ابن منظور، د،ت، صفحة ٦٣٥).

اصطلاحاً : يبدو ان هناك اختلاف في تعريف المال من حيث دلالات اللفظ والمعنى ففي المذهب الحنفي المواد بالمال ما يميل اليه الطبع ويمن أذخاره لوقت الحاجة (ابن عابدين، ١٣٨٦هـ، صفحة ٥٠١) .

ومن المعروف والمعلوم ان الغالب الاعظم من الناس قد غرز في فلسفة حب المال قال تعال " وتحبون لمال حباً جماً " (سورة الفجر آية : ٢٠) وبين الرسول (صلِ الله عليه واله وسلم) هذه بادت معنى واوضح مثل ، فعن ابي هريره عن النبي (صلِ الله عليه واله وسلم) قال

الشيخ يكبر ويضعف جسمه ، وقلبه شاب على حب اثنين طول العمر والمال " (ابن حنبل، ١٩٩٥م، صفحة ٣٠٩)

وفي رواية أخرى " قلب الشيخ شاب على حب اثنين طول الحياة وكثرة المال " أن اقتران حب الانسان بطول الحياة بحبه للمال ، لان المال قد يكون الوسيلة التي يحقق به كثير مما يصبو اليه ، وهذا الشغف بالمال يدفع الانسان ليسعي جاهدا في كسب أكبر ما يمكنه تحصيله من المال لذلك فأنه دائم التفكير في الطرق والوسائل التي تحقق له ذلك الهدف والنهج الاقتصادي الاسلامي لم يمانع ولم يعترض من تحقيق هذا الهدف ، ولكن ضمن الحدود الشرعية من الاحكام التي اوجبها النهج الاقتصادي في تحصيل وكسب المال ، لا يحق لاحد ان بأخذ من المال غيره الا بموافقة صاحب المال فقال الرسول (صلِ الله عليه واله وسلم) " لا بحل لأ مرى من مال اخيه الا ما طابت به نفسه " (البيهقي، ١٩٩٤، صفحة ٧٩).

وكذلك دعي النهج الاقتصادي الاسلامي للمحافظة على المال المكتسب بالطرق الشرعية المباحة وعدم أضاعته او صرفه على سفاسف الامور التي لا تمن ولا تعني من جوع ، قال الرسول (صلِ الله عليه واله وسلم) " ان الله كره لكم ثلاثاً كثره السؤال واضاعه المال ولا تجعل يدك مغلوله على عنقك ولا يسخها مل البسط فتقد ملوماً محسوراً (البخاري، د.ت) .

ثانياً : وظيفة بيت المال :

بيت المال عند المسلمين ، الدار التي يُحتفظ فيها بأموال الأمة التي للإمام التصرف فيها أو حيازتها لأهلها، وقد نشأ بيت المال منذ أيام النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد وضع على الأموال أمينًا، ووضع صاحب جزية وصاحب عُشْر وصاحب خراج وعامل زكاة وخارصًا (مخمِّنا) وعيّن خَزَنة وضرب المكاييل (خولة، ١٩٧٦، صفحة ٥) ، وفي عهد عمر رضي الله عنه دُوّنت الدواوين لاتساع رقعة الإسلام وكثرة الأمة وتشعب الاحتياجات. فوضع ديوان

الأنساب، وديوان الجند، وديوان الجزية، وديوان الخراج، وديوان الصدقات. وبعد انتشار الإسلام في الشام والعراق نشأ ديوان الاستيفاء وجباية الأموال. وكان ديوان الشام بالرومية وديوان العراق بالفارسية. ومن أهم موارد بيت المال: الفيء، وخمس الغنيمة، والعُشور، والجزية والصدقات والخراج والمال الذي لا وارث له والمصادر العامة (المعادن ونحوها) (الحسن بن عبدالله، ١٢٩٥، صفحة ٧٤).

ثالثاً : تأسيس بيت المال وتطور السياسة المالية:

أن تأسيس بيت المال كان نتيجة الفتوحات الهائلة التي تحققت للمسلمين ، فكان لا بد من وسيلة لحفظها ، فأسس " بيت المال " وهو المصطلح الذي أطلق على المؤسسة التي قامت بالإشراف على ما يرد من أموال وما يخرج منها في أوجه النفقات المختلفة وحينما نضجت النظم الإدارية والمالية في العصر العباسي أصبح بيت المال يشرف على الرقابة المالية ، وكذلك المعاملات المتعلقة بالمصروفات وقد سمي بيت المال بالبيت السامي لأنه "أصل الدواوين ومرجعها إليه" وهو بهذا يشبه وزارة المالية في الوقت الحاضر ، وصاحبه يقوم بمهمة وزير المالية ، وبتعبير آخر الخزانة العامة وتتكون الأموال التي يستحقها المسلمون من ثلاثة موارد هي : الفيء ، والخمس من الغنيمة ، والصدقة (الزكاة) (القلقشندي، ١٩٨٧، صفحة ٤١٣)

رابعاً – تطور بيت المال والتنظيم المالي :

أ- في عهد الراشدين : تكونت نواة بيت المال في عهد الخليفة أبي بكر الصديق بفضل فتح بعضاً من أقاليم بيت الشام والعراق ، وازدادت الأموال الواردة للمدينة ، " وقيل أن أبا بكر سبق عمر في ترتيب بيت المال " ، وازدادت حركة الفتوح في عهد عمر بن الخطاب ، وكان من الطبيعي احتكاك العرب بشعوب هذه الأمم وبتنظيماتها الحضارية. وهكذا تطور بيت المال حتى آخر الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب رضي الله عنه

فكان طبيعياً أن يشهد بيت المال تطوراً ملحوظاً بتعاقب الخلفاء الراشدين (ابن خلدون، ٢٠٠٠، صفحة ١٨).

ب- في عهد الأمويين : بقيت في العراق والشام بنتيجة الفتح أراض شاسعة بدون مالك وهي الصوافي ، فلما جاء معاوية بن أبي سفيان ، قام بفصل الصوافي عن بيت المال وجعلها للخليفة وحدثت تطورات هائلة في بيت المال في عهده كزيادة الجزية وإرجاع بعض الضرائب الساسانية ، كما كان أول من أخذ الزكاة من الأعطية وعمل على تطوير هائل في بيت المال فزاد من الجزية ، وكذلك فعل عبد الملك بن مروان ، وعمر بن عبد العزيز في التطوير والتعديل (الماوردي، د.ت، الصفحات ٢٠٢-٢٠٣).

جـ- في عهد العباسيين : وجه العباسيون عنايتهم إلى السواد ، واستحدث المنصور فرض على الحوانيت خراجاً ، فقد أمر بإخراج الأسواق من مدينته إلى جهة الكرخ ، ووضع عليها الضريبة. كما أوجد المهدي دواوين الأزمة الذي يشبه ديوان المحاسبة اليوم وقد أثرت الأحداث السياسية كثيراً على النظم المالية آنذاك ، وازدادت الأمور سوءاً بتولي المطيع الخلافة عام ٣٣٤هـ (الطبري، د.ت، صفحة ٣٩٩).

خامساً- إدارة بيت المال:

يعد ديوان بيت المال من أهم دواوين الدولة ، ولما كان الخليفة هو مصدر جميع السلطات ، وعنه تصدر جميع الأوامر الخاصة بشؤون الدولة فقد كان له حق التصرف المطلق بأنواع الدخل ، ويبدو هذا واضحا في ضروب الإسراف المفرط ، وكذلك بناء القصور والبساتين وفي الهبات التي تثير العجب إضافةً للحفلات والمناسبات وغير ذلك من ضروبا لإسراف والتبذير.

سادساً - ميزانية بيت المال :

الواردات ، وأهمها الفيء وهو كل ما وصل من المشركين عفواً دون قتال ، ولا بإيجاف خيل ولا ركاب وكذلك الخراج أي: خراج الأرض والجزية وهي الأموال المأخوذة من أهل الذمة

والزكاة ، والعشور وهي الضريبة المفروضة على الأموال التجارية الصادرة والواردة إلى الدولة الإسلامية والمواريث وريع المنشآت العامة (اليعقوبي، ١٩٦٤، صفحة ١٦٩).

سابعاً –المصروفات وأوجبها :

العطاء والأرزاق والنفقة على المنشآت العامة والخدمات العامة ، والنفقات العسكرية والخدمات السرية. وظائف بيت المال: لبيت المال وظائف عديدة نوجزها بما يأتي : أولاً : الوظائف الدينية :

١– مال المسلمين ومال الخليفة حيث التفريق بينهما بقي في عهد الخلافة الراشدة حتى جاء خلفاء بني أمية فلم يعطوها أية أهمية.

٢– إشراف القاضي على بيت المال وللقضاء علاقة بحراسة وإدارة بيت المال. ٣– أموال اليتامى والأوقاف.

١٤– الصدقة لفقراء أهل الذمة. ثانياً :

ثامناً _ الوظائف المالية :

١– بنك الدولة فهو بمثابة " البنك المركزي "

٢– التسليف الزراعي والتجاري.

٣– المعاملات المالية حيث ازدهرت حركة الجهبذة منذ حوالي القرن الرابع الهجري بسبب توسع التجارة بالإضافة إلى ازدهار الصيرفة (الجابر، ٢٠٣٣م، صفحة ٤٥).

المبحث الثاني (دولة المماليك البحرية)

اولاً – تسمية المماليك :

كلمة المماليك لغة : جمع مملوك ، وهو الرقيق الذي يباع ويشتري وهي ، وهي اسم مفعول من الفعل (ملك) واسم فاعل (مالك) والمملوك وهو عبد مالكه ، ولكنه يختلف عن البعد الذي بمعنى الخادم ، كما ان كلمة المماليك تختلف في معناها على كلمة ٠ موالي)

التي مفردها (مولى) والتي تعني اصطلاحاً عند المؤرخين المسلمين : كل من اسلم من غير العرب ، فالموالي قد يكون اصل بعضهم من اسرى الحروب الذي استرقوا ثم اعتقوا ، او من اهل البلاد المفتوحة الذين انضموا الى العرب فصاروا موالي بالحلف والموالاة (ابن منظور، د،ت، صفحة ٣٨٣) .

ويطلق على المماليك اصطلاحاً ، على أولئك الرقيق الابيض غالباً ، الذين درج بعض الحكام المسلمين على استحضارهم من اقطار مختلفة وتربيتهم تربية خاصة ، تجعل منهم محاربين اشداء والفرق بين العبد والمملوك ، ان كل عبد مملوك وليس بعبد والعبد هو المملوك من نوع ما يعقل ويدخل في ذلك الصبي المعتوه وعباد الله تعالى الملائكة والانس والجن (العسكري، د.ت، صفحة ٣٥٠).

ويرجع اصل المماليك الى خليط بين الاتراك والروم والاوربيين والشراكسة ، جلبهم الحكام ليستعينوا بهم ، وكان كل حاكم يتخذنهم قوة تسانده ، وتدعم الامن والاستقرار في امارته ، او مملكته ، ويرجع ظهور المماليك في العالم الاسلامي الى ما قبل دولتهم في مصر والشام بأمد بعيد (الذهبي، ١٤١٣هـ، صفحة ٢٩٣).

ثانياً – قيام الدولة المملوكية :

بيداء حكم المماليك الفعلي على يد شجرة الدر ، ثم كانت النهاية على يد العثمانيين عند مرد دابق والريدانية (حي العباسية) سنة (٩٢٣ هـ) وكانت الغلبة للعثمانيين الذين الت اليهم ممتلكات المماليك لبدأوا عهد جديداً (تاريخ الدولة العلية العثمانية، ١٤٠٣هـ، صفحة ٢٩٣).

ثالثاً : دور شجر الدر في في حكم المماليك :

شجرة الدر من اصل تركي وقيل أرمينية ، وكانت جارية اشتراها السلطان الصالح ايوب وحظيت عنده بمكانة عالية حتى اعتقها وتزوجها وانجبت منه ولداً اسمه خليل ، توفي في ٢

من صفر سنة (٦٤٨ هـ) (ابن كثير، ٢٠١٥، صفحة ١٧٧) (القلقشندي، ١٩٨٥، الصفحات ٩٣-٩٤) ، يذكر المؤرخون ان شجرة الدر وقفت وقفت موقفاً رائعاً ، تعالت فيه على احزانها وقدمت المصالح العليا للبلاد ، وادركت خطورة الموقف العصيب فاخفت خبر موت السلطان ، وامرت بحمل جثته سراً في سفينة الى قلعة الروضة بالقاهرة ، وامرت الاطباء ان يدخلوا كل يوم الى حجو السلطان كعادتهم وكانت تدخل الادوية والطعام غرفته كما لو كان حياً واستمرت الاوراق الرسمية تخرج كل يوم وعليها علامة السلطان (محمود، ٢٠١٠، صفحة ١٦).

وتولت شجر الدر ترتيب امور الدولة ادارة شؤون الجيش في ميدان القتال وعهدت للأمير فخر الدين بقيادة الجيش وفي الوقت نفسة أرسلت الى توران شاه ابن الصالح ايوب على القدوم ومغادرة حصن كيفا الى مصر ليتولى السلطنة بعد ابية (المقريزي، ١٩٩٦) .

وفي المدة ما بين موت السلطان الصالح ايوب ومجيء ابنة توران شاه في (٢٣ من ذي العقدة ٦٤٨ هـ) وهي مدة تزيد على ثلاثة اشهر ، نجحت شجرة الدر بمهارة فائقة في ان تمسك بزمام الامور ، وتقود دفة البلاد وسط الامواج المتلاطمة التي كادت تعصب بها ونجح الجيش المصري في ردى العدوان الصليبي والحاق خسائر فأدخه بالصليبيين ، وحفظت السلطنة حتى تسلمها توران شاه الذي قاد البلاد الى النصر (المصدر نفسه، صفحة ١٧) .

كان توران شاه قد وصل من بلاد الشام وقاد الجيوش بنفسه واضطر لويس التاسع ملك فرنا الى طلب المهادنة والصلح بعد ان وقع اسيراً بأيدي المسلمين ، وانتهت الحملة الصليبية السابعة اذ انسحب الملك لويس التاسع الى عكا ، ودفع جزية كبيرة فداءً له ، وفي (٢ من صفر ٦٤٨ هـ) اخذت البيعة للسلطانة الجديدة ، ونقش اسمها على السكة (النقود) بالعبارة الاتية : المستعصية الصالحية ملكة المسلمين والدة خليل امير المؤمنين (ابن كثير، ٢٠١٥، صفحة ١٧٧) (السيوطي، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م، صفحة ٤٦٥) .

المبحث الثالث :

اولا – الاحوال الاقتصادي والمعيشية في دولة المماليك:

تعتبر الحياة الاقتصادية في اي مجتمع انساني من اكثر المظاهر تأثرا بالوضع السياسي السائد في ذلك المجتمع ، كما انها تعتبر اشد الجوانب تأثرا بما يحدث في تلك الدائرة الاجتماعية من تغييرات سياسية ، وانعكاسات ناتجة من تطور طبيعة المنهج المتبع في نظام الحكم ، بالإضافة الى ذلك وجد نوع من الارتباط الطردي بين الاستقرار السياسي والازهار الاقتصادي في جميع الاحيان سبباً رئيسياً في حدوث الاضطراب الاقتصادي ، وارتفاع الاسعار ، والتهافت على شراء لأقوات وعلى ذلك فكلا المظهرين يمثلان طرفا مقابل للأخر لمحور رئيسي هو مركز ذلك المتجمع ، وتشهد صفحات التاريخ المملوكي كثيرا من صور لك الارتباط الوثيق بين الحالة السياسية والوضع الاقتصادي ، وان اختلفت اسباب كل ظاهرة عن الاخرى اختلافاً بينا (الحجي، ١٩٨٤، صفحة ١٨٥) .

وقد كان الغلاء من اكثر الظواهر الاقتصادية اضراراً بالعامة فيقاسون الجوع والمرض حيث ينتشر الوباء بين فئاتهم المختلفة ، وينالهم اوخم العواقب (Ayalon , 1964, pp. 67–73) ، وغالباً كان الجفاف وتوقف نزول المطر هو السبب الرئيسي لحدوث الغلاء ، كما حدث في سنة ٦٤٩ هـ / ١٢٩٤ م في عهد السلطان العادل كتبغا ، عندما استسقى الناس بدمشق لتوقف نزول الغيث وخرج النائب وسائر الناس مشاة ، وتزايد الغلاء بديار مصر بعدما اقامت خيول السلطان يؤخذ لها العلف من دكاكين العلافين ، وكنت التقاوي المخلدة قد اكلت ، ولم يكن بالأهراء السلطانية غلال فان الاشراف قد فرق الغلال واطلقها للأمراء وغيرهم حتى نفاذ ما في الاهراء (ينظر الى ترجمة الدرر، الصفحات ٣٤٨–٣٥٠) .

وقع في شهر ربيع الاول سنه ٦٩٤هـ بديار مصر كلها وباء وتزايد الوباء في القاهر حتى كان يموت فيها كل يوم الوف ، ويبقى الميت مطروحاً في الازقة والشوارع ملقى في الممرات

والقوراع الى يوم او يومين ولا يوجد من بدفنه ، لانشغال الناس الاصحاء بأمواتهم والسقماء بأمراضهم (الحجي، ١٩٨٤، صفحة ١٨٦) .

واشتدت الازمة وانكشف حال كثير من الناس وشحت الانفس حتى صار اكابر الامراء يمنعون من يدخل عليهم من الاعيان عند مد اسمطتهم وكثر تعزيز محتسب القاهرة ومصر لبياعي لحوم الكلاب والميتات ، ثم تفاقهم الامر فاكل الناس الميتة من الكلاب والمواشي وبني ادم ، واكل النساء اولادهن الموتى (المصدر نفسه، صفحة ١٧٦) .

وتزايد الوباء بحيث كان يخرج من ابواب القاهرة في كل يوم ما يزيد عن سبعمائة ميت ، ويغسل في الميضأة من الطرحاء في كل يوم نحو المائة والخمسين ميتاً ولا يكاد يوجد باب احمد المستورين بالقاهرة ومصر الا ويصبح على بابه عدة اموات قد طرحوا حتى يكفنهم ويدفنهم فيشتغل نهاره الواحد في ثوب ثم ساعة ما يوضع في حفرته يؤخذ ثوبه حتى يلبس لميت اخر فيكفن في الثوب الواحد عدة اموات (المقريزي، ١٩٩٦، صفحة ٨١٠) .

وكذلك اشتد الغلاء ببلاد الشام والحجاز حتى أبيعت الغرارة القمح في مكة بألف ومائتي درهم (ابن تغري، ١٩٥٦، صفحة ٢٤٤) ، وهكذا نلاحظ شح بعض الامراء ومنعهم دخولهم الجياع من الناس الى بيوتهم وقت مد الاسمطة حرصاً على المحافظة على الطعام والاقتصاد في الصرف ، في حين لجأ بعض بياعي اللحوم الي بيع لحوم الكلاب والقطط الميتة للناس على اساس انها من لحوم الماشية ، الى درجة ان محتسب القاهرة اجتهد في مراقبة دكاكين القصابين للحيلولة دون البقاء ومقاومة الجوع ، بل بلغ الامر الى اكل لحوم الاموات من الناس والجيف على انواعها ، مما يدل على سوء الوضع الاقتصادي في البلاد اثناء هذه المدة ، وفي نفس الوقت تفاقم شر الوباء ، وكثرت اعداد الموتى الطرحاء في الشوارع دون ان يوجد من يعمل على دفن تلك الاكوام من جثث المسلمين سوى بعض الميسورين من الناس الذين وجدوا في ذلك العمل وسيلة للأجر والثواب السماوي (الحجي، ١٩٨٤، صفحة ١٨٩)

ويبدوا ان المشكلة كانت اكبر من شخصية السلطان الحاكم وإدراكه الفكري بحيث اصبح من المستحيل الحيلولة دون تفاقم الازمة حتى تبلور الوضع عن عجز الجهاز الحاكم عن تقديم اي حل لهذه المشكلة الاقتصادية الصحية ، وقد كان من نتيجة ذلك تشاءم الناس من سلطنة العادل كتبغا ، وتمنوا زوال حكمة لعلة يكون سبباً في تغير الوضع نحو الافضل وانفراج الازمة .

ثانيا - بيت المال في عصر المماليك :

أهم ما تميز به ديوان بيت المال في العصر المملوكي إنفاقه على العمائر والمنشآت الرائعة، التي ما زالت موجودة حتى عصرنا الحاضر، مثل: جامع الظاهر بيبرس، ومدرسة وبيمارستان قلاوون، ومسجد الناصر بالقلعة، وقلعة قايتباي، ومسجد السلطان قنصوه الغوري (البيومي، صفحة ٢٦٤) ، وقد حرصت مؤسسة الحكم في العصر المملوكي على تولية بيت المال لكبار الفقهاء المشهورين بالصلاح والعلم، مثل الفقيه عزِّ الدين بن جماعة (المقريزي، ١٩٩٦، صفحة ١٤٦/٣).

لقد كان بيت المال بمنزلة الركن الحصين الذي لجأت إليه مؤسسات الحكم في الحضارة الإسلامية في العصور المختلفة،

فقد لبَّى كل المتطلبات والمستلزمات والمستحقات التي فُرضت عليه، على أكمل صورة، وأفضلها، والحق أن بيت المال في حضارتنا الإسلامية يعبر بجلاء عن دقة وتنظيم هذه الحضارة منذ بداياتها الأولى. (راغب السرجاني).

الواردات في بيت المال :

تعتبر الموارد المالية من اهم الركائز التي تقوم عليها الدول ومن ثم فقد ازدادت عناية الدول بها ، وعملت على تنويعها والاكثار منها ، وفي عصر دولة المماليك بمصر كانت لبيت المال دور كبير في جباية هذه الموارد والاحتفاظ بها لمواجهة نفقات الدولة الكثيرة .

اولاً – الخراج :

هو ما يخرج من غلة الارض (المعجم الوجيز، ١٩٨٩، صفحة ١٩٠) ، ويعني ايضاً المال الذي يحصل في اوقات معينة وتم اتفاق بين القدماء والمحدثين على ان الخراج هو الضريبة السنوية التي تجبى على الارض المزروعة (الماوردي، د.ت، صفحة ١٢٧).

وكان الخراج في عصر المماليك فقد قسم النويري الخراج الى نوعين :

١– خراج الزراعة :

وهو عبارة عن مقدار معين من المال او الغلة فرض على الارض الزراعية ومحاصيلها ، لذلك كان ينقسم الى نوعين الاول : خراج غلة وكان يؤخذ حسب طبيعة الارض وتراوح بين ٣ و ١/٦ أردب على كل فدان . والثاني (خراج نقد) وهو مبلغ من المال كان يقرر على الارض ، وكان للمستفيد من الارض حرية تسديد المبلغ اما جملة واحدة واما على اقساط

٢– خراج الراتب :

وهو خراج سواقي والبساتين والنخيل ولا يكون الا بالنقد الوجه لقبلي كان معظم الخراج من الغلال ، وقد تراوحت كميتة من ارد يحصل كميته من اردبين الى ثلاثة ارداب للفدان ثم كان مع كل اردب درهم او درهمان او ثلاثة بحسب قطائع البلاد والضرائب المقررة عليها (القلقشندي ا.، ١٩٨٧، الصفحات ٤٤٩–٤٤٥) ،اما الوجه البحري فكان على النقيض من جنوبه بالنسبة للخراج حيث كان معظم خراجة من النقد الا القليل كان يخرج عيناً (المصدر نفسه) ، وقد اختلف الخراج النقدي في مصر المملوكية باختلاف نوع الارض عبر السنوات ، فمثلاً في عام ٧٩٠ هـ / ١٣٨٨م كان يدفع عن كل فدان من ارض الباق نحو ٤٠ درهما ، وفي ارض البرابى نحو ثلاثين درهماً ، اما بعد ذلك في عام ٨٠٠هـ فازداد الخراج واصبح فدان الباق يدفع من ٤٠٠ الى ٦٠٠ درهم (الظاهري، ١٨٩٢، صفحة ٣٥)

وكانت ارض مصر في عصر المماليك مقسمة الى سبعة اقسام :

١- قسم يجرى في ديوان السلطان .

٢- قسم اقطع اللامراء والاجناد

٣- قسم جعل وقفا محبساً على الجوامع وجهات البر وعلى ذرارى وعتقاء واقفي تلك الاراضي

٤- قسم يقال له الاحباس عبارة عن ارض بأيدي بعض النا بتعيشون منها نظير قيامهم ببعض الاعمال

٥- قسم صار ملكاً يباع ويشتري ويورث لكونه اشترى من بيت المال

٦- قسم قفز لا ترويه مياه النيل

٧- قسم لا يزرع فتراعه الماشية (ابن اياس، ١٩٩٥، صفحة ١١٣).

ثانيا – الزكاة :

هي البركة والنماء ، وفي الشرع حصة من المال ونحوه يوجب الشرع بذلها للفقراء ونحوهم ، نص عليها القران الكريم وكذلك كتب الفقه التي اوضحت ان من وجبت عليه الزكاة مخير بين ان يدفعها للأمام او نائبه وان يوزعها بنفسه ، وقد كانت في عصر الفاطميين تؤخذ باسم المذهب الشيعي من اتباعه ، اما في عصر الايوبيين فقد جباها صلاح الدين الاول مره في عام ٥٦٧ هـ ثم انفقها في مصارفها الشرعية (المقريزي، ١٩٩٦، صفحة ١٠٨) ، لكنهم بعد ذلك تشددوا في جبايتها وجنوا من وراء تحصيلها مبالغ كبيرة فعلى سبيل المثال بلغت جملة ارتفاع الزكاة بالفيوم في عام ٦٢١ هـ مبلغاً قدره ١٧٩٥ ديناراً وثلثين ونصف قيراط وحبة (النابلسي، ١٨٩٨، الصفحات ٢٣-٢٤) ، اما في عصر المماليك فقد قامت الدولة بجباية الزكاة وعينت لها ناظراً واسمتها (زكاة الدولة) الا ان ارباب الزكوات في

عهد المماليك كانوا يوزعون الزكاة بأنفسهم ولم يتبق بالدولة ما يؤخذ على صورة الزكاة الا شيئان :

١- زكاة التجارة : وكانت توخذ من التجارة ما يجلبونه من ذهب او فضه حيث كان يحصل عن كل ٢٠٠ درهم خمس دراهم، كذلك اذا كان بالبلد محل تجاري لاحد الكارم وحال عل قيه الحول اخذوا عليه الزكاة.

٢- زكاة العداد : وكانت تؤخذ من مواشى اهل برقة من الغنم عند وصولهم الى البحيرة من اجل الرعي ،حيث كان يصل عدد الاغنام القادمة سنوياً عشرة الاف رأس (القلقشندي ا.، ١٩٨٧، الصفحات ٤٥٧-٤٥٨) . وقد كانت زكاة العداد تتعرض دائماً للنقص وغير مستقرة وهذا بسبب هجوم العربان على رعاة الاغنام الوافدين من برقة الى ارضي مصر ن ومنعهم من عبور الاراضي وفرض اتاوات عليهم او سلب ثرواتهم ، وهذا الامر دعا سلاطين المماليك دائماً الى شن هجمات على هؤلاء العربان للحد من سطوتهم ، وهذا ما حدث عام ٧١٨هـ حيث ارسل السلطان الناصر محمد قلاوون حملة من طرفه للقيام بالمهمة السابقة (ابن اياس م.، د.ت، صفحة ٤٤٩) ، وقد ذكر بعض الباحثين (النجدي، ١٩٨٤، الصفحات ٨١-٨٢) ان سلاطين المماليك بأمر الزكاة بين طيات المصادر يتضح ان الدولة المملوكية اهتمت بأمر الزكاة كغيرها من الموارد .

وقد تفاوت اهتمت السلاطين بموارد الزكاة ، فمنهم من جمعها قبل موعدها بل ضاعفها كالسلطان قطز ، بينما نجد اخر هو بيبرس قد قام في عام ٦٧٠ هـ بجيابه الزكاة المقررة على ودائع التجار التي كانت مودعة لدى احد القضاة، وظل اهتما السلاطين بأمر الزكاة حتى اواخر دولتهم حيث ذكر صاحب السلوك ، ان السلطان يوسف بن برسباى ارسل احد الامر ومعه بعض المماليك لتأمين عرب برقة اثناء توجيهم الى البحيرة (المقريزي، ١٩٩٦، صفحة ١٠٨٦).

ثالثاً – الاوقاف

كانت الاوقاف قد ساهمت في كثر من النواحي الاجتماعية والدينية والثقافية والاقتصادية (ابن اياس م.، د.ت، الصفحات ١٣٢–٢٩٧) في عهد المماليك مما أطمع السلاطين فيها ورغبوا في نزعها ممن بأبديهم لم يتم (المقريزي، ١٩٩٦، صفحة ٢٩٥) ، ولعل السبب الذي حدا بالبعض الى اعتبار الاوقاف مورداً شرعياً للدولة هو ما تتصف به من صبغة دينية ، وكذلك كثرة المصادرات التي كانت تتعرض لها هذه الاوقاف دائماً في عصر المماليك وبذلك يمكن القول بأن الاوقاف كانت تتحصل منها الدولة على كثير من الاموال ولكن بطريق غير شرعي وغير ثابت .

فمثلاً في عام ٦٥٨ هـ استولى السلطان قطز على ثلث التركات الاهلية للاستعانة بها في تسليح الجيش لمحاربة المغول (ابن اياس م.، ١٩٩٥، صفحة ١٠٣) ، اما السلطان الناصر محمد بن قلاوون فقد قام في عام ٧١١ بالاستيلاء على بعض اموال الاوقاف لسداد دين الدولة لبعض التجار (المقريزي، ١٩٩٦، صفحة ١٢٠) ، وكذلك قام في عام ٧٢٣هـ بمسامحة وقف الجامع الطولوني بما عليه من عمل الجسور السلطانية وكان يحمل الى بيت المال سنوياً من فائض هذه المسامحة لم تدم طويلاً (النويري، ١٩٢٣، صفحة ٢).

أدر الضرائب :

أدر : جمع دار ، وأدر الضرب هي دور سك العلمة (عاشور، صفحة ٤١٠) ، وقد كانت هذه الادر تمثل مورداً ماليا خلال العصور الاسلامية وهذا الان العملة – التي كانت تضرب في تلك الادر كانت سلعة كغيرها تباع وتشترى وكانت الدولة تعهد الى بعض الناس امر سك النقود مقابل دفع مبلغ للدولة فعلى المتعهد الحصول على الذهب والفضة او غيره باي طريقة ويسكه نقوداً صحيحة ويبيعها للناس بسعر العملة الرسمية ويكسب

الفرق فلهذا المبلغ الذي كانت تتقاضاه الدولة من صاحب الاحتكار هو الذي يسمى غله دار الضرائب (البيومي، صفحة ١٧٧) .

اما في عصر المماليك فقد حدثت بعض التغيرات الخاصة بأدر الضرب والعملة ، فقد كانت عددها الى ثلاث : الاولى بالقاهرة ، الثانية بالاسكندرية ، والثالثة بقوص ، بالإضافة الى أدر اخر اقل اهمية من السابقين كانت ببلاد الصعيد (المقريزي، ١٩٩٦، صفحة ٣١٢) ، وكان يضرب بهذا الادر ثلاثة معادن هي : الذهب والفضة والنحاس الاحمر ، فكان ايراد الدولة المماليك يأتي من أدر الضرب عن طريق فرض مبلغ نعين او نسبة معينة من المعدن المضروب على اصحاب الاموال مقبل قيام الدولة بسك معادنهم وتحويلها الى نقود – بعد ضبط عيارها – بالسكة الرسمية ، اما في عهد المماليك البرجية فيبدو ان الفساد الذي عم الوظائف قد تسرب الى أدر الضرب وتولاها أناس ليسوا أهلا لها مما اثار استياء صاحب الخطط فقال " ثم رذلت في زمننا حتى صار يليها مسالمة فسقة اليهود المصريين (البيومي، صفحة ٢١٧) ".

ومن التطورات الجديدة التي ادخلت ادر الضرائب في عصر المماليك نظام التخصص ، فقد كان لكل صنف من النقود دار خاصة به عليها ضبط عيارة وسكة ، اما عن قيمة الرسم المحصل عن ضرب المعادن فلم تورد المصادر عنه شيئاً ، ويبدو ان تضرب بدار القاهرة اربعة وثلاثين ديناراً وربع دينار ، يضاف الى ذلك كرسم للمشرفين على الدار (ابن مماتي، ١٩٤٣) ، اما في عصر المماليك فقد حدث بعض التغير تبعاً لنوع الذهب ، واصبح الرسم يؤخذ عيناً لا نقداً .

ما يتحصل من بيع املاك بيت المال :

ان اراضي مصر المملوكية كانت موزعة على عدة اقسام منها يقسم يباع ويشترى ويورث لكونه اشترى من بيت المال ، فكانت هناك أراض ملك لبيت المال والدولة ، وتقوم الاخيرة

بتأخير تلك الممتلكات نظير مبلغ معين يدفع شهرياً الى بيت المال ، الا انه الاسباب غير معروفة قد تكون مواجهة غلاء ن او قله الريع ، كان السلاطين المماليك يبيعون تلك الاملاك للاستفادة منها (البيومي، الصفحات ٢٠٧-٢٠٨).

وغالباً كان يتم البيع تحت شعار ((ليصرف في كلفة الغزاة والمجاهدين)) وكان القائم بأمر بيع هذه الاملاك وكيل بيت المال ، وهذا دليل على ان الدولة المملوكية استفادت من املاكها بالايجار او البيع – في جعلها موردا دائماً لها (المصدر نفسه).

ثالثا- نفقات بيت المال :

تعتبر نفقات هذا الديوان مالية بحتة على العكس من ديوان الخزانة ، حيث كان يحمل منه جزء من المال الى السلطان وجزء اخر ينقل الى ديوان الخزانة ليشتري به مستلزمات هذا الديوان وانفاقه في بعض نواحي الديوان المالية ، وجزء ثالث كان ينقل الى البيوت السلطانية والعمائر ، اما الجزء الاخير المتبقي فكان يصرف كمرتبات لأصحاب الجوامك والرواتب والصالات (المقريزي، صفحة ١٠١) ، وكات جزء من موارد الدولة كان يذهب الى السلطان ليستعين به في نفقاته الشخصية ومن هذه الموارد الخراج ، حيث كان يذهب جزء منه الى الدولة والاجزاء الاخرى ، توزعت على دواوين السلاطين كالخاص والمفرد والاملاك ، كذلك كان يذهب جزء من الاموال الى ديوان الخزانة لشراء حاجاتها كالملابس والاخشاب وغيرها ، بينما ذهب الجزء الاكبر من اموال الدولة للصرف على البيوت السلطانية ، اما العمائر فقد اثقلت ديوان بيت المال بالنفقات ففي الوقت كانت تتجه فيه معظم النظم المملوكية الى الانحدار صاعد (المعجم الوجيز، ١٩٨٩، صفحة ٢٩٠) ،وغدت اهم السمات البارزة في العالم العربي خلال العصر المملوكي حتى بداية ظهور القوى العثمانية (المصدر نفسه، صفحة ٣٣٠) . وتنوعت العمائر في عصر المماليك ما بين مساجد وخوانق وقصور وأسبلة واسواق وخانات وبيمارستانات وميادين ومدافن ، ومازال بعضها موجوداً حتى تاريخنا

المعاصر منها على سبيل المثال لا الحصر ، جامع الظاهر بيبرس ، مدرسة وبيمارستان وقلاوون بالنحاسين ، ومسجد الناصر بالقلعة ، مدرسة السلطان حسن ، وقلعة قايتباي بالإسكندرية ، ومسجد السلطان قنصوه الغوري (المقريزي، صفحة ١٠١) ، وكان اهتمام سلاطين المماليك الاول ينصب على اقامة المنشآت لهم كالقصو والمساجد وغيرها ، ومنثم فقد انفقوا عليها مبالغ طائلة ، حتى اصبح الازدهار العمراني احدى سمات عصر المماليك (الخوارزمي، ١٩٨٤) .

ان المنشآت الخاصة التي اقامها السلاطين والامراء كانت من اموالهم التي يملكونها وكذلك كانت معظم الاموال الت تنفق على باء المساجد من الاموال الخاصة السلاطين والامراء كانت من اموالهم التي يملكونها ، كذلك كانت معظم الاموال التي تنفق على باء المساجد من الاموال الخاص للسلاطين والامرا (بيومي، ١٩٩٨، صفحة ٢٦٣) . فنجد مثلاً السلطان لاجين انفق على تعمير جامع ابن بطولون مبلغ عشرين الف دينار من خالص ماله (النويري، ١٩٢٣، الصفحات ٢٨٢-٢٨٥) ، وعندما عمر السلطان الناصر محمد قلاوون قصره المعروف بالابلق في عام ٧١٤ هـ وزع على العاملين الفين وخمسمائة خلعة ولكل من الفعلة عشرة دنانير ، وفرق على الفقراء خمسين الف دينار فبلغت النفقة على هذا القصر خمسمائة الف الف درهم وخمسمائة الف درهم (القلقشندي ا.، ١٩٨٧، صفحة ٦٢٢) .

ففي عام ٦٧١ هـ كلف السلطان بيبرس احد الاشخاص بإقامة مدرسة ومسجد بدلاً من احدى الكنائس بالإسكندرية وتولى الصرف عليها بيت المال ، كذلك رمم السلطان بيبرس مسجد عمرو بن العاص بالفسطاط في عام ٦٦ هـ ، من بيت المال (عاشور، ١٩٧٦، صفحة ٢٩٠) .

ويعتبر السلطان الناصر محمد ب قلاوون أكثر سلاطين المماليك شغفاً بالعمارة وقد علق على ذلك ابن اياس بقولة " وقد تزايدت في ايامه بالديار المصرية والبلاد الشامية من العمائر

مقدار النصف " وايضاً اعتبر ارون فترة حكم السلطان الناصر الثالثة واحد من اهم عصور الهندسة المعمارية في تاريخ القاهرة بما حوته من تجديدات معمارية وغيرها (Polia; , 1939, p. 45) ، وكان الناصر قد انشأ ديواناً خاصاً للعمائر ٧١٣ هـ بلغ مصروفة يومياً من اثنى عشر الف درهم الى ثمانية الاف درهم وذلك في بدء انشائه .

بالطبع زادت نفقات هذا الديوان بعد ذلك بدرجة كبيرة ، فنجد مثلاً ان السلطان الناصر انشأ خانقاه سرياقسو وانفق علينا نحو ثلاثين الف درهم عدا الخلع (بيومي، ١٩٩٨، صفحة ٢٦٥) .

يضاف الى نفقات بيت المال تلك الاموال التي كانت تصرف منه لشراء النحاس الازم للسلاطين حتى يضربوا فلوساً بسكتهم ، وقد حدث مثل ذلك في عام ٨٢٠ هـ ، حيث اخرج السلطان المؤيد شيخ مائة الف دينار ووزعها على المباشرين والزمهم ان يشتروا بها نحاساً حتى يضرب منه فلوساً بسكته (القلقشندي، ١٩٨٥، صفحة ٤٨) .

ويبدو ان ذلك كان متبعاً طوال عصر المماليك ، حيث حرص كل سلطان على ان يضع اسمه او صوته او رنكه – شارته – على النقود والخلع غيرها في عهده .

والى جانب ذلك امتدت نفقات بيت المال الى الصرف على بعض الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية ، فلما تولى السلطان قلاوون حكم مصر أبطل هذا المكس وجعل مصروف هذا الاحتفال على بيت المال (المصدر نفسه، صفحة ١٩٠) (عليوة، ١٩٨٨، صفحة ٢٦٦) ، ومن ذلك الوقت اصبح ديوان النظر هو المسؤول عن شراء اللحو والحلوى اللازمة للاحتفال (بيومي، ١٩٩٨، صفحة ٢٦٦) .

ايضاً احتفلت دولة المماليك بالعديد من الأعياد الدينية والقومية وتولى ديوان بيت المال الانفاق على هذه المناسبات من هذه الاعياد الاحتفال بالمولد النبوي الشريف وكان يتحصل كل مقرئ على خمسمائة درهم بينما كان يتحصل كل واعظ على اربعمائة درهم (الباشا،

١٩٧٦، صفحة ٧٤٥) ، وقد زادت النفقات اثنا احتفال المماليك بأحياء شهر رمضان وشملت اموالا تدفع للمقرئين وكذلك للفقراء وايضاً اسمطة تعد يومياً تشبه ما يقام حالياً من مآدب الافطار في الجوامع الكبرى خلال شهر رمضان .

كذلك كان يتولى ديوان بيت المال الصرف على الذين يعتنقون الدين الاسلامي ومثل ذلك حدث في عام ٦٨٣ هـ ، حيث اتى الى مصر مجموعة من التتار واسلموا فجعل السلطان نفقتهم على بيت المال واجرى عليهم الجامكية والراتب والجراية (الخوارزمي، ١٩٨٤، صفحة ٨٦) .

وايضاً يتحصل البطالون – الذين لا يعلمون بسبب جرم سياسي – على نفقاتهم من بيت المال فهؤلاء الاشخاص المغضوب عليهم من قبل السلطان كان لا يسمح لهم بمزاولة اي عمل ، وكذلك حددت اماكن اقامتهم ، وتحصلوا على ما يكفيهم من بيت المال (صبرة، ١٩٨٣، الصفحات ٨١-٨٢) .

تمثلت اهم النفقات ديوان بيت المال في صرف الرواتب المالية لأرباب السيف والقلم ، بدولة المماليك ، وكانت هذه الرواتب تدفع لثلاث فئات :

١. لمن له حق وان كان غنياً
٢. للجنود والايتام المتفانين في خدمة الدولة وورثتهم من بعدهم .
٣. لتوطين الرجال وذوى المناصب في احد البلاد المفتوحة مثلما حدث في صفد عام ٦٦٤هـ (النويري، ١٩٢٣، صفحة ٨٢) .

وكانت هذه الجهة من نفقات بيت المال تأتي في اوائل مهام هذا الديوان ، مما جعل كثير من الكتاب يولونها عناية خاصة (المعجم الوجيز، ١٩٨٩، صفحة ٤١٩) ، وكان الوزير وناظر الدولة مسؤولين عن صرف الرواتب لأصحابها ، ويساعدهما في ذلك مجموعة من المباشرين (ابن اياس م.، ١٩٩٥، الصفحات ٢٦٦-٣٧٩) ، وكثير ما تعرض الوزير – بصفته

المسؤول الاول ، للضرب والنهب اذا ما تأخر إعطائها لأصحابها (المعجم الوجيز، ١٩٨٩، صفحة ٤٦٥) .

وقد تفاوتت الرواتب بين الموظفين بحسب رتبتهم ولم تكن على وتيرة واحدة وغالباً ما تصحل ارباب السيف على النصيب الاوفر منها ، فكان كبار امراء المائة تتراوح نفقتهم ما بين ٣و ٤ الاف دينار ، اما اصغرهم فتراوحت نفقته ما بين الف والفى دينار وتحصل أتابك العسكر على خمسة الاف دينار ، اما امير الطبلخاناه فتراوح راتبة ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ دينار ، وويلي ذلك امير عشرة وكان نصيبة اقل من ٢٠٠ دينار (المصدر نفسه، صفحة ٤٦٥) ، اما أرزاق ذوي الاقلام فكانت تقل كثيراً عن سابقيهم ، فكانت راتب الوزير شهرياً ٢٥٠ ديناراً ، اما القضاة والعلماء فتحصل كل منهم على خمسين دينار شهرياً ، ورغم قبة هذا المبلغ فقد تعرضوا للحسد من قبل اصحاب السيف (النويري، ١٩٢٣، صفحة ٢٥٠) ، وفي بعض الاحيان كان يتحصل القاضي على لاف درهم شهرياً كنفقته له واسرته ، وكمرتب له نظير قيامه ببعض الاعمال ، كذلك كان الخليفة يتحصل على راتب شهري من بيت المال ، وصل هذا الراتب في عام ٧٤٠ هـ الى ٣٥٦٠ درهماً شهرياً (ابن تغري، ١٩٥٦، صفحة ٩٠) ، واخيراً كان يتحصل كاتب الديوان على راتب اقصاه عشرة دنانير الى ما دونها ، وقد ذكر ابن شاهين " ان جملة الرواتب وغيرها قد وصلت في عهد السلطان درقوق الى خمسين الف دينار شهرياً " (النويري، ١٩٢٣، صفحة ٢٧١) ، وهذا المبلغ ليس بالقليل ، ويتضح بين طياته عن كثرة اصحاب الرواتب المدرجين في بيت المال .

وقد اتخذ الكثير من السلاطين المماليك عدة تدابير تكفل لهم توفير النقد اللازم للصرف على دولتهم ، فمثلاً السلطان الناصر محمد لكي يحتفظ بقواته العسكرية ، وتماسك دولته يعتمد فقط على موارده الخاصة بل اعتمد ايضاً على الضرائب والكوس المجبية من الاسواق وكذلك الاموال المحصلة من المصادرات (المصدر نفسه).

وقد لعبت الصيارف دوراً كبيراً في بيت المال في بيت المال اذ ان يقع على عاتقهم صرف الجوامك لأصحابها فما كان منهم الا ان عاثوا فيها فساداً اكثروا من زيفها ، وقللوا من وزنها باستعمال صلج غير متساوية مما اساء الى الاسدى (بيومي، ١٩٩٨، صفحة ٢٦٨) .

وامام عجز دولة المماليك البرجية عن ايجاد موارد تكفى سداد رواتب الموظفين ، قام بعض سلاطينها ابتداء من عام ٨٧٣ هـ ، بقطع جوامك مجموعة من الفقهاء والمتعممين والايتام والعواجز من الجند والنساء وذلك توفيراً للنفقات (المصدر نفسه، صفحة ٢٦٨).

تولى ايضاً ديوان بيت المال الصرف على دار الضيافة والقصاد الوافدين الى مصر ، وذلك مدة بقائهم في البلادا وقد بلغ مجموع الكلف المتعلقة بالوفود في عهد السلطان بيبرس عشرين الف درهم يوميا ، وفي عام ٧٨٣ هـ عندما حضرت رسل حاكم بغداد ، انزلوا بدار الضيافة وانفق عليهم يومياً ٢٠٠ درهم وتولى الوزير الاشراف على ذلك (عبد النعيم، ١٩٨٢، صفحة ٥٢٨) ، فضلاً عن تحصل تجار الرقيق والخيل الذين يمدون السلاطين بمتطلباتهم على رواتب دائمة من بيت المال مقابل خدماتهم للسلاطين (الخربوطلي، د.ت، صفحة ٢٤٧)

الخاتمة :

بعد عرض البحث المتواضع لديوان بيت المال ونفقات الدولة في عصر المماليك يتضح ان الديوان كان بمثابة هبه مالية عليا مهمتها الاشراف على إيرادات ونفقات الدولة وكذلك ادارة املاكها والقيام بالأعمال التي تعود عليها بالنفع وذلك من خلال الاشراف او النظر على عدة دواوين اختصر كل منها بجوانب معينة بالطبع اختصر بالأشراف على النواحي الاقتصادية والمالية لهذا الديوان ومن خلال البحث في ديوان بيت المال استخلص اهم النتائج

١. اتبع الديوان سياسة الدولة الدقة في اختيار المباشرين واشترطوا العديد من الشروط لتوليهم العمل في بيت المال .

٢. قام النظام الداخلي بديوان بيت المال على اسس متينة ومنظمة حيث كان هناك رئيس يليه نائب ثم وكلا ومساعدون واخيرا طبقة الكتاب .

٣. انعكس استقرار النظام المالي المملوكي على نظار ديوان واصبحت العلاقة بينمها طردية فكلما نعمت الدولة بالاستقرار ، طالت مدتهم حتى بلغت مدة بعضهم عشرين عاماً ، كذلك احتكرت كثير من الاسرات المملوكية العمل بالنظام المالي واشهرهم في ذلك عائلات (صصرى ، مكناس ، الهبصم ، وقد كان الب المشتغلين بالأعمال الحسابية ينتمون الى اهل الذمة لبراعتهم في الحساب وعدم خوف السلاطين من غدرهم .

٤. قيام العديد من المباشرين بعمل التقارير المالية السنوية تشبه الميزانيات الحديثة مثل : الختم للأموال والتالي للغلال والعمل للمبيعات او المتحصلات والسياقة لبيان الاعداد وتجلت مهارة هؤلاء المباشرين في عمل الموازنة العامة للدولة التي عرفت باسم ((الارتفاع)) لبيان الايرادات والنفقات السنوية مما يؤكد قرب ارتفاع الموازنة السنوية التي تقوم عليه الموازنات الحديثة ، حيث كانت بعض الموارد لمالية في عصر المماليك معلوما موعد جبابه السنوية كالجزية تجمع في المحرم ، والخراج يفتتح جبايته في طوبه وينتهى في مسرى ، ويمكن نستنتج بأن المماليك عرفوا عمل الموازنات قبل ظهورها في العصر الحديث .

٥. حرص المماليك على تنويع مصادر واتسم نظامهم الضريبي بالعمومية حيث يترك صغيرة او كبيرة في الدولة الا أحصاها وقد جاءت مواردهم عن طريق وراثة بعضها عن الدول السابقة بينما استحدثوا البعض الاخر خاصة العديد من المكوس .

٦. رغم ان موارد الدولة المملوكية كانت كبيرة فان نفقاتها اكبر وذهب معظمها الى الصرف على الجيش والعمائر وبذخ السلاطين ولم يقابل السلاطين ذلك الاقتصاد في الاسراف بل نفرض المزيد من الضرائب تحت مسميات جديدة.

٧. وتعتبر الدولة المملوكية دولة عسكرية اقطاعية ولم يكن الاقطاع فيها مجرد أرض توزع بل شريان حياة وعصب اقتصاد ومع ذلك كان الاقطاع أحد اسباب انهيار اقتصادها .

٨. حرص المماليك على تنويع مصادر دخلهم واتسم نظامهم الضريبي بالعمومية حيث لم يترك صغيرة او كبير في الدولة الا احصاها وقد جاءت مواردهم عن طريق وراثة بعضها عن الدول السابقة

المصادر

مراجع

Ayalon . (1964). The Plague and its sffects upon the mamluk Army.

Polia; . (1939). feudalism in Egypt . Londoner .

ابراهيم الجابر الجابر. (٢٠٣٣م). لبتقود العربية الاسلامية. الدوحة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث.

ابو الحسن علي بن محمد (ت ٤٥٠هـ) الماوردي. (د.ت). الاحكام السلطانية. دار الحديث.

ابو العباس احمد القلقشندي. (١٩٨٧). صبح الاعشى في كتابة الانشاء. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابو الفضل عبدالرحمن (ت ٩١١هـ) السيوطي. (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م). تاريخ الخلفاء. مصر: مطبعة السعادة.

ابو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١) ابن منظور. (د،ت). لسان العرب. بيروت: دار صادر.

ابو الهلال الحسن (ت ٣٩٥هـ) العسكري. (د.ت). الفروق في اللغة. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابو بكر احمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ) البيهقي. (١٩٩٤). سنن البيهقي الكبرى. مكة المكرمة: دار البار.

ابو جعفر محمد حرير(ت ٣١٠هـ) الطبري. (د.ت). تاريخ الرسل والملوك . بيروت: دار المعارف.

ابو عبدالله شمس بن محمد (ت ٧٤٨هـ) الذهبي. (١٤١٣هـ). سير الاعلام والنبلاء. بيروت : مؤسسة الرسالة .

ابو عبدالله بن اسماعيل (ت ٢٥٦هـ) البخاري. (د.ت). الجامع الصحيح. بيروت: دار كثير.

ابي الفداء بن عمر (ت ٧٧٥هـ) ابن كثير. (٢٠١٥). البداية والنهاية. دولة قطر: وزارة الاوقاف والشؤون الدينية.

احمد بن ابي يعقوب (ت ٢٩٢هـ) اليعقوبي. (١٩٦٤). تاريخ اليعقوبي. المكتبة الحيدرية.

اسماعيل البيومي. (بلا تاريخ). النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك.

اسماعيل بيومي. (١٩٩٨). النظم المالية في مصر والشام. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الحجي. (١٩٨٤). حياة ناصر أحوال العامة في حكم المماليك ٦٧٨-٧٨٤هـ دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الكويت: شركة كاظمة.

الحسن بن عبدالله .(1295) .آثار الاول في ترتيب الدول .بولاق.

الحسن بن عبدالله. (١٢٩٥). آثار تلاول في ترتيب الدول. بولاق.

القلقشندي. (١٩٨٥). مأثر الاناقة في معالم الخلافة. الكويت: مطبعة حكوكة الكويت.

الالمعجم الوجيز. (١٩٨٩). معجم اللغة العربية.

المقريزي. (بلا تاريخ). المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار. بيروت: دار صادر.

النويري. (١٩٢٣). نهاية الارب في فنون الادب. القاهرة.

امير اليوم اب عثمان (٦٨٥هـ) النابلسي. (١٨٩٨). تاريخ القيوم وبلاده. القاهرة: المطبعة الاهلية.

تاريخ الدولة العلية العثمانية. (١٤٠٣هـ). بيروت: دار النفائس.

تقي الد، تقي الدين ابي العباس (ت ٨٤٥هـ) المقريزي. (١٩٩٦). السلوك لمعرفة حول الملوك. القاهرة: دار الكتب.

حسن الباشا. (١٩٧٦). دار النهضة العربية.

حسنين عبد النعيم. (١٩٨٢). قاموس الفارسية . القاهرة: دار الكتب المصري واللبناني.

حسين عبد الرحيم عليوة. (١٩٨٨). الكتابات الاثرية العربية.

حمود بن محمد النجدي. (١٩٨٤). الموارد المائية لمصر في عهد الدولة الملوكية الاولى. السعودية: رسالة ماجستير غير منشورة / كلية العلوم الاجتمكاعية / جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.

راغب السرجاني. (بلا تاريخ). مقالة تطور بيت المال في عصور الخلافة الاسلامية المختلفة.

سعيد عبدالفتاح عاشور. (١٩٧٦). العصر المملوكي في مصؤ والشام. القاهرة: دار النهضة العربية.

سورة الفجر آية : ٢٠. (بلا تاريخ).

شاكر الدجيلي خولة. (١٩٧٦). بيت المال نشأته وتطوره. بغداد: مطبعة وزارة الاوقاف.

شرف الدين ابن مماتي. (١٩٤٣). قوانين الدواوين. القاهرة: الجمعية الزراعية الملكية.

شهاب الدين احمد (٧٣٢هـ) النويري. (١٩٢٣). نهاية الارب في فنون الادب. القاهرة.

عاشور. (بلا تاريخ). العصر الماليكي.

عبد الرحمن ابن خلدون. (٢٠٠٠). تاريخ ابن خلدون. بيروت: دار الفكر.

عبدالل احمد بن محمد (ت ٢٤١هـ) ابن حنبل. (١٩٩٥م). المسند. القاهرة: دار الحديث.

عفاف صبرة. (١٩٨٣). العلاقات بين الشرق والغرب. القاهرة.

علي حسن الخربوطلي. (د.ت). حضارة العالم الاسلامية.

غرس الدينخليل بن شاهين الظاهري. (١٨٩٢). زبدة كشف المماليك وبيان الطرق والمسالك. مدينة باريس المحروسة: المطبعة الجمهورية.

كامل صالح محمود. (٢٠١٠). العرب ومكانتهم في دولة المماليك. بغداد – العراق: اطروحة دكتوراه غير منشورة / جامعة المستنصرية/ كلية التربية.

محمد بن احمد (٣٨٧هـ) الخوارزمي. (١٩٨٤). مفاتيح العلوم. بيروت.

محمد امين (ت ١٢٥٢هـ ابن عابدين. (١٣٨٦هـ). حاشية المختار على الدار المختار. بيروت: دار الفكر.

محمد بن احمد الحنفي ابن اياس. (١٩٩٥). نزهة الامم في العجائب والحكم. القاهرة: مكتبة مدبولي.

محمد بن احمد (٣٨٧هـ) الخوارزمي. (١٩٨٤). مفاتيح العلوم. بيروت: دار صادر.

محمد بن احمد ابن اياس. (د.ت). بدائع الزهور في وقائع الدهور. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ينظر الى ترجمة الدرر. (بلا تاريخ).

يوسف بن تغري ابن تغري. (١٩٥٦). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. القاهرة: دار الكتب.